اقتصاد

«إم تي إن» للاتصالات تخرج من سورية

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

أعلنت شركة «إم تي إن» للاتصالات، أمس الخميس، عن نيتها بيع أسهم فرع شركتها في سورية ضمن ما سمته استراتيجيتها الجديدة. وحسب مصادر فإن الانسحاب جاء على خلفية توسع الخلافات الدائرة بين رئيس النظام السوري بشار الأسد، وابن خاله رامي مخلوف، المستثمر في شركة «سيريتيل» للاتصالات الخلوية بسورية، بعد وضع اليد على الاستثمارات ومصادرة بعض الممتلكات، لتصل شررها للمشغل الثاني للخلوي بسورية، لكن مصادر أخرى ربطت بين الانسحاب وخطة لدى الشركة للانسحاب من بعض الأسواق.

وواجهت شركة الاتصالات الجنوب أفريقية قضايا وغرامات في سورية وإيران ونيجيريا خلال العام الماضي 2019. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، صدرت قرارات من وزارة المالية السورية، تقضي بالحجز الاحتياطي على أموال الشركة نتيجة وجود مخالفات جمركية وقعت في أمانة جمارك المنطقة الحرة في عدرا، تصل غرامتها إلى 20 مليون ليرة. وكانت السلطات السورية قد أمرت كذلك بالحجز على أموال رئيس مجلس إدارة الشركة ونائبه بالإضافة إلى أربعة أعضاء من مجلس إدارة الشركة. وعلى الصعيد الأفريقي واجهت شركة « أم تي أن» مطالبات ضريبية في نيجيريا بقيمة مليار دولار في العام الماضي.

وقالت مجموعة «إم تي إن» الجنوب أفريقية لاتصالات الهواتف المحمولة، أمس، إنها ستتخارج من الشرق الأوسط في المدى المتوسط بدءا ببيع حصتها البالغة 75% في إم.تي. إن سورية في إطار خططها للتركيز على أفريقيا.

وقال الرئيس التنفيذي للمجموعة، روب شوتر، خلال مؤتمر صحافي عبر الهاتف إن الشركة في مرحلة متقدمة من المناقشات لبيع حصتها في إم.تي.إن سورية إلى تيلي إنفست التي تملك حصة أقلية تبلغ 25% في الشركة نفسها.

وكشف مصدر رفيع بدمشق، لـ«العربي الجديد» أن «إم تي إن» «تعيش اضطرابات وضغوطاً منذ استفحال الخلاف بين رامي مخلوف وابن خاله بشار الأسد»، مؤكدا أن الضغوط تجلت، منذ طلبت حكومة الأسد من مشغلي الخلوي «سيرتيل» و«إم تي إن» مبالغ بقيمة 233,8 مليار ليرة، كمستحقات للخزينة نهاية 2019.

ويقول المصدر، الذي رفض الكشف عن هويته،إن «تيلي إنفست» هي المؤسسة الحكومية «الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد» ولكن بحلة استثمارية جديدة أخذت هذا الاسم قبل ثلاثة أعوام ضمن ما سميّ إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية، ولكن لن تبقى الملكية للمؤسسة الحكومية على رأي المصدر. ويضيف أن «تيلي إنفست» أعلنت في مطلع مايو/ أيار الماضي، بعد قرار الحكومة بتغريم شركتي الخليوي، عن دفع ما عليها من مستحقات مالية، كونها تملك 25% من أسهم «إم تي إن» ما دفع آنذاك، رئيس الشركة، محمد بشير المنجد، وعضوي مجلس الإدارة نصير سبح، وجورج فاكهاني، للاستقالة، معتبرين أن ما حدث خرق لنظام وسياسة الشركة الأم. ولفت المصدر إلى أن «عائلة نجيب ميقاتي لم تعد تملك حصة كبيرة بشركة إم تي إن، بل باعت معظم حصتها للشركة العالمية منذ تدخل رامي مخلوف بتشكيل مجلس الإدارة» بعد دخول الشركة العالمية عام 2007 للاستثمار بسورية.

لكن شركة «ام تي ان» بحسب المصدر، لم تشأ الوقوف بوجه قرارات بشار وزوجته أسماء»، بل أعلنت بعد قرار الحجز الاحتياطي في ديسمبر/كانون الأول الماضي، أن قضية الحجز الاحتياطي على أموال الشركة إجراء قانوني روتيني، تقوم به أي جهة حكومية، ولا يؤثر على التزامات الشركة تجاه موظفيها ومعلميها».

ارتفاع مؤشر أسعار الغذاء العالمية

قالت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) أمس، إن أسعار الغذاء العالمية ارتفعت في يوليو/ تموز بقيادة الزيوت النباتية ومنتجات الألبان والسكر، مواصلة انتعاشا من الشهر السابق جاء بعد تراجعات حادة ناجمة عن جائحة فيروس كورونا. وبلغ متوسط مؤشر فاو لأسعار الغذاء، الذي يقيس التغيرات الشهرية لسلة من الحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر، 94,2 نقطة في يوليو/ تموز مقابل رقم معدل بشكل طفيف في يونيو/ حزيران بلغ 93,1 نقطة.

وصعد مؤشر المنظمة لأسعار الزيوت النباتية 7,6 بالمئة في يوليو/ تموز ليبلغ أعلى مستوى في خمسة أشهر.

وأضافت المنظمة أن زيت النخيل تلقى دعما من تباطؤ متوقع في الإنتاج وانتعاش الطلب العالمي ونقص العمالة المهاجرة طويل الأمد، في حين حصل زيت الصويا وزيت بذور الشلجم تباعا على دعم من شح الإمدادات في البرازيل وتجدد في الطلب في أوروبا.

(Getty)

لقطات

خسائر قياسية لـ«الاتحاد للطيران» الإماراتية

اعلنت الاتحاد للطيران في ابوظبي، امس، ان خسارتها التشغيلية الاساسية تفاقمت إلى 758 مليون دولار في النصف الاول من العام الجاري، إذ انخفضت حركة الركاب بنحو 60% بسبب فيروس كورونا.وعلّقت الناقلة الحكومية رحلات الركاب المنتظمة في شهر مارس/ آذار بفعل جائحة كورونا، لكنها استانفتها في شهر يونيو/ حزيران. وزادت خسارة الاتحاد للطيران التشغيلية الاساسية بنحو 30% من 586 مليون دولار قبل عام، حيث نقلت الشركة نحو 3,5 ملايين راكب مقارنة بـ8,2 ملايين في الفترة نفسها قبل عام. وقالت الشركة إن الإيرادات انخفضت 38% ليتراجع إلى 1,7 مليار دولار.

فلسطين توقع اتفاقية مع البنك الدولي

وقعت الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزير المالية شكري بشارة، والبنك الدولي ممثلاً بمديره في فلسطين كاثلين شانكار، امس، في مكتب رئيس الوزراء برام الله، اتفاقية بقيمة 30 مليون دولار.

وقال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية: «هذه الاتفاقية الهامة مقدمة من البنك الدولي، تغطي مجموعة جوانب؛ الاول بقيمة 6 ملايين دولار للاسر المحتاجة، وتديره وزارة التنمية الاجتماعية، والثاني بقيمة 13,9 مليون دولار وهي لعمال المياومة وتديره وزارة العمل، وسوف يخدم هذا البرنامج 68 الف عامل تعطل عن العمل بسبب جائحة كورونا».

الصين تخصص 4,3 مليارات دولار لإمدادات الطوارئ

ذكرت وزارة المالية الصينية في موقعها انها خصصت 30 مليار يوان (حوالي 4,3 مليارات دولار) لتعزيز قدرة الدولة على ضمان إمدادات الطوارئ، حسب وكالة الانباء الصينية (شينخوا). وحسب الوزارة، ستستخدم الاموال لضمان الإمدادات المحلية من مواد الطوارئ وبناء نظام سليم يضمن التنسيق والاحتياطي والتوزيع لإمدادات الطوارئ. كما حثت الوزارة الحكومات على مستوى المقاطعات على تحسين احتياطيات الحكومة لإمدادات الطوارئ الخاصة ودعم الشركات في تكثيف طاقة الإنتاج الاحتياطية أو القدرة على تجديد خطوط الإنتاج لإمدادات الطوارئ الطبية.

الكويت: قانون لحماية المستأجرين وقت الأزمات

الكويت ـ **العربي الجديد**

أقر مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) تعديلا تشريعيا يحمي بموجبه المستأجر من إخلاء مسكنه في فترة الأزمات العامة التي يقرر فيها مجلس الوزراء تعطيل أو وقف العمل في جميع مرافق الدولة، كما هو الحال في أزمة فيروس كورونا الحالية. وحسب وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، فإن البرلمان وافق على القانون بأغلبية 51 نائبا مقابل رفض ثلاثة نواب.

ومع استمرار العزل الصحي لبعض المناطق التي تقطنها العمالة الوافدة في الكويت، وتواصل عمليات التسريح من الجهات الحكومية والقطاع الخاص وخفض الأجور، تفاقمت أزمة تراكم الإيجارات على مئات الآلاف من الوافدين، الأمر الذي دفع بعض ملاك العقارات إلى التهديد بطرد السكان في حالة عدم دفع الإيجارات المتأخرة منذ بداية أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد. ونص التعديل الجديد على أنه «لا يجوز الحكم بإخلاء العين المؤجرة إذا تخلف المستأجر عن سداد الأجرة خلال الفترة التي يقرر مجلس الوزراء تعطيل أو وقف العمل خلالها في جميع المرافق العامة للدولة حماية للأمن أو السلم العام أو الصحة العامة التي تقتضيها المصلحة العليا للبلاد». وتضمن التعديل قيام المحكمة بتحديد طريقة سداد المستأجر للإيجار المتأخر ومدة التقسيط وقيمة كل قسط، وفقا للحالة المالية للمستأجر وظروف الدعوى. وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون أنه ونظرا لما تمر به البلاد حاليا من أزمة انتشار وباء كورونا وما ترتب عليها من تعطيل بعض الأنشطة التجارية، يستدعي ذلك حماية المستأجرين المتضررين من الحكم عليهم بإخلاء العقارات المؤجرة.

ووصف قيس الغانم نائب رئيس اتحاد العقاريين بالكويت القانون «بالجيد»، قائلا إنه سيحل كثيرا من المشكلات التي تراكمت بين المالك والمستأجر خلال الشهور الأخيرة، بسبب العجز عن دفع الإيجار خلال جائحة كورونا. ويقول منتقدون للقانون إنه لم يعف المستأجر من الإيجار أو جزء منه خلال الجائحة، وإنما أعطى القاضي سلطة تقسيطه فقط.

وكان الخبير الاقتصادي الكويتي مروان سلامة، قد أكد في تصريحات سابقة لـ «العربي الجديد» أن أزمة دفع الإيجارات سينتج عنها مشكلات اقتصادية كبيرة، مؤكدا أن إخلاء العقارات من السكان الذين تخلفوا عن السداد سيعقد أزمة الركود العقاري التي تشهدها الكويت، لافتا إلى أن تعافي سوق العقارات سيصب في مصلحة الاقتصاد.

لا تفرطوا في التفاءل

مصطفى عبد السلام

سارعت العديد من دول العالم لإعلان تضامنها مع لبنان وشعبه ومساندته في محنته الكبيرة الناجمة عن انفجار مرفأ بيروت الذي أودى بحياة نحو 137 شخصا و5 آلاف جريح، إضافة إلى عشرات المفقودين وتشريد الآلاف، بل وخطت بعض الدول والمؤسسات خطوة إلى الأمام حينما أعلنت عن تقديم مساعدات عاجلة تخفف من وطأة الحادث المروع الذي تتراوح إجمالي خسائره بين 10 و15 مليار دولار حسب تقديرات محافظ بيروت مروان عبود، والذي حذر يوم الأربعاء من أن بلاده قد تواجه أزمة ما لم يتدخل المجتمع الدولي خاصة وأن الكميات المتاحة من القمح محدودة في الوقت الراهن، قائلا إن «لبنان يواجه أكبر أزمة وكارثة يعانيها في العصر الحديث».

وهذا أمر طيب لمساندة شعب وجد نفسه فجأة أمام كارثة إنسانية ومالية ومعيشية غير مسبوقة، خاصة وأن مرفأ لبنان كان يعد واحدا من أبرز مخازن الحبوب والأغذية في لبنان، وأن القمح المخزون في صوامع الميناء، بات ملوثا وغير قابل للاستخدام جراء الانفجار كما قال وزير الاقتصاد والتجارة، راوول نعمة يوم الثلاثاء.

لكن هل يمكن أن تتطور فكرة المساعدات الطارئة للشعب اللبناني وحكومته لتتحول إلى تقديم مساعدات نقدية ومالية تنتشل البلاد من أسوأ أزمة مالية واقتصادية ومعيشية عرفها في العصر الحديث؟

بالطبع لا، فدول الخليج غارقة في أزمة مالية حادة ناتجة من عدة أسباب أبرزها تهاوي أسعار النفط، وتفاقم الخسائر الناتجة من تداعيات كورونا على الأنشطة الاقتصادية والسياحية والاقتصادية، والتوسع في الاقتراض والسحب من الاحتياطيات، وبالتالي لا نتوقع من هذه الدول المساهمة في طي ملف أزمة لبنان المالية. كما أن مساعدات هذه الدول للبنان، خاصة السعودية، باتت مشروطة، فالرياض لن تقدم أي مساعدات من شأنها تقوية نفوذ حزب الله، ذراع إيران في لبنان.

اللبنانيون وحدهم هم القادرون على انتشال بلادهم من وحل الأزمة المالية والتي تعمقت بعد الانفجار الأخير، فكما هرعوا لإسعاف ذويهم بعد الانفجار الهائل الذي دمر أجزاء كبرى من العاصمة بيروت، يمكن أن يهرعوا لإسعاف اقتصاد بلدهم عبر زيادة التحويلات الخارجية، ومكافحة الفساد المستشري في البلاد، وإرغام النخبة الحاكمة على إعادة مليارات الدولارات التي نهبوها من أموال الدولة، والضغط لمحاكمة جنرالات الحرب ولصوص المال العام واستعادة الأموال المنهوبة، والإصرار على التوزيع العادل للثروة، والأهم إعادة الثقة في عملتهم وقطاعهم المصرفي وعدم المساهمة في انهيار وإفلاس بعض البنوك عن طريق تفريغها من الودائع.

مال وسياسة

العالم يهب لإسعاف لبنان... والفساد يعرقل الدعم

رغم التعاطف العالمي مع لبنان وإعلان الكثير من دول العالم ومؤسسات دولية عن مساعدات عينية وفنية، إلا أن الدعم المالي المباشر غاب تماماً

بيروت ـ **العربي الجديد**

وجدت الحكومة اللبنانية نفسها أمام طريق إجباري وهو الاستنجاد بالدعم الخارجي للخروج من النكبة التي حلت بالبلاد عقب الانفجار المرعب لمرفأ بيروت والذي ترتب عليه خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات والبنية التحتية ومختلف القطاعات الاقتصادية.

ورغم التعاطف العالمي مع لبنان وإعلان الكثير من دول العالم ومؤسسات دولية عن مساعدات طبية وإغاثية وعينية وفنية، إلا أن المساعدات المالية المباشرة لدعم عمليات إعادة الإعمار غابت تماماً، وسط مخاوف من ابتلاع شبكات الفساد في لبنان لها وعدم الثقة في الحكومة الحالية، وهو ما يراه مراقبون أنه أمر طبيعي، في حين يراه آخرون أنه ابتزاز سياسي.

عقبة الفساد

في الوقت الذي سارعت فيه العديد من دول العالم إلى الإعلان عن التضامن مع لبنان، كان التحرك الأول على الأرض للرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، الذي ذهب في أول زيارة لزعيم أجنبي إلى لبنان بعد الانفجار ليعلن عن مساندته له من أجل إنقاذه من نكبته. وقال ماكرون لدى وصوله إلى بيروت إن تضامن فرنسا مع الشعب اللبناني غير مشروط لكنه أكد أنه يرغب في إطلاع بعض الشخصيات السياسية على «حقائق مؤلمة عن الوضع الداخلي». وكما قابل ماكرون قيادات الدولة اللبنانية في قاعات الحكم، ذهب ليؤكد أمام حشود من اللبنانيين الغاضبين في وسط العاصمة بيروت أن الدعم الذي ستقدمه باريس لبلادهم لن يذهب إلى «الأيدي الفاسدة» وأنه يريد اتفاقاً جديداً مع السلطات السياسية. وقال للمحتجين في وسط بيروت بعد يومين من الانفجار الذي أحدث دماراً هائلاً بالمدينة «أضمن لكم هذا- المساعدات لن تذهب للأيدي الفاسدة».

وأضاف: سأتحدث إلى جميع القوى السياسية لأطلب منها اتفاقاً جديداً. أنا هنا اليوم لأقترح عليهم اتفاقاً سياسياً جديداً. كانت الحشود قد استقبلته بهتافات تطالب بـ«إسقاط النظام».

وفي هذا السياق، قال مدير مركز الخليج العربي للدراسات السياسية والاقتصادية، فواز عبد العزيز، إنه بالعودة إلى المواقف والقرارات السابقة تجد أن لبنان ظل رهن الابتزاز السياسي والاقتصادي، حيث تتغير مواقف الدول الداعمة بتغير سير الأحداث على الساحة اللبنانية الأمر الذي يجعل لبنان رهن الصراعات الإقليمية والابتزاز وشراء الولاءات السياسية.

وأشار عبد العزيز خلال اتصال عبر سكايب مع «العربي الجديد» إلى أن السعودية كانت قد تراجعت في وقت سابق عن تعهداتها بعد إعلانها عن تقديم مساعدات للجيش اللبناني الأمر الذي يثير الشكوك بشأن مستقبل المساعدات التي يتم الإعلان عنها خصوصاً في فترة الأزمات التي تلحق بلبنان.

طوق المؤسسات الدولية

قال وزير الاقتصاد اللبناني راؤول نعمة، أمس الخميس، إن خسائر انفجار مرفأ بيروت تقدر بمليارات الدولارات، مشيراً إلى أن بلاده «ليس لديها قدرة مالية لمواجهة تداعياته». وذكر نعمة في تصريحات صحافية أمس، أن الخسائر باهظة، «صوامع القمح تضررت بالكامل في المرفأ ونحتاج وقتاً لتقييم الأضرار». ومن المتوقع تعرض القطاع الاقتصادي والحركة التجارية في لبنان إلى أزمات إضافية، بعد الانفجار الذي من المحتمل أن يخلق نقصاً في السلع الأساسية. ويعتبر المرفأ مخزناً مؤقتاً للعديد من السلع الرئيسية، كالحبوب بأنواعها، إذ تصف أرض المرفأ على أنها موقع التخزين الأكبر في لبنان للحبوب والمواد الغذائية والدواء وغيرها.

وزاد الوزير اللبناني: «قدرة المصارف والبنك المركزي محدودة في الفترة الحالية، والعملة الصعبة في لبنان اليوم ليست رقماً كبيراً». ورأى أن «الحل الوحيد في الوقت الحالي سيكون مع صندوق النقد الدولي»؛ دون تفاصيل إضافية.

والشهر الماضي، خاض لبنان مباحثات فنية مع فريق من صندوق النقد الدولي، في محاولة للخروج من الأزمة الاقتصادية والمالية والنقدية التي تشهدها البلاد منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إلا أن هذه المفاوضات تم تجميدها وسط ملاحظات عديدة أبداها صندوق النقد على الجانب الحكومي.

وفي الجهة الأخرى ورغم تأكيد البنك الدولي استعداده لتقديم المساعدة إلى لبنان لمواجهة تداعيات انفجار مرفأ بيروت الذي أودى بحياة العشرات وأصاب آلاف الأشخاص فضلاً عن الأضرار البالغة التي تسبب فيها، إلا أنه اكتفى بالمساعدات الفنية دون التحدث عن دعم مالي مباشر يقدمه للحكومة اللبنانية.

وقال البنك في بيان أول من أمس، إنه مستعد لإجراء تقييم سريع للأضرار والاحتياجات ولتطوير خطة إعادة الإعمار وفقاً للمعايير الدولية. كما أبدى البنك استعداده لتقديم خبرات من جميع أنحاء العالم لإدارة عمليات التعافي وإعادة الإعمار بعد الكوارث.

حشد عالمي

واحتشدت دول العالم ومؤسسات دولية لتعلن عن تضامنها مع لبنان، واستعدادها لتقديم مساعدات، وصل بالفعل الكثير منها بعد ساعات من الانفجار، وبينها مستشفيات ميدانية وطواقم طبية وأدوية.

وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين أمس، بعد اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء اللبناني حسان دياب، إن المفوضية مستعدة لمساعدة لبنان بمعاملة تجارية تفضيلية ودعم في الجمارك.

وقالت فون ديرلاين في بيان: «المفوضية مستعدة لبحث كيفية تعزيز علاقاتنا التجارية في هذا الوقت الصعب خاصة على هيئة المزيد من المعاملة التجارية التفضيلية وتسهيلات الجمارك».

كما عرضت مساعدة الاتحاد الأوروبي في تقييم إعادة إعمار بيروت وتعافي لبنان وكذلك دعمه في محادثاته مع المؤسسات المالية الدولية لجلب المزيد من المساعدة الاقتصادية.

وبريطانيا أعلنت عن حزمة مساعدات بقيمة خمسة ملايين جنيه استرليني (6,6 ملايين دولار) تشمل مساعدات في عمليات البحث والإنقاذ ودعما طبيا.

والمانيا قالت إنها ستُرسل، إن أمكن، فريق إنقاذ من 47 فردا. كما ستقدم مليون يورو مساعدات فورية عبر الصليب الأحمر الألماني لإقامة مراكز للإسعافات الأولية في بيروت وتوفير المعدات الطبية.

ومن الدول العربية قالت وكالة الأنباء القطرية أول من أمس، إن الدوحة أرسلت أول طائرة عسكرية على متنها مساعدات طبية. ومن المقرر أن تعقبها ثلاث طائرات أخرى في وقت لاحق تحمل مستشفيين ميدانيين طاقة كل منهما 500 سرير، بأجهزة تنفس وغير ذلك من الإمدادات الطبية الضرورية.

أما تونس فتعهدت بإرسال طائرتين تحملان مساعدات طبية وأغذية. وقال الرئيس التونسي، قيس سعيد، إن بلاده يمكن أن تعالج نحو 100 مصاب في مستشفياتها. كما أعلنت السعودية والكويت ومصر وغيرها عن مساعدات عينية للبنان.

وفي هذا السياق، قال الباحث الاقتصادي الكويتي عادل الفهيد لـ «العربي الجديد» إن المساعدات العربية والخليجية تحديدا ليست على المستوى المطلوب غير أنها تخضع إلى المواءمات السياسية التي قد تعرقل تدفقها إلى لبنان في أي وقت بسبب التجاذبات والصراعات الطائفية.

وأضاف الفهيد أن ما تم الإعلان عنه من مساعدات إلى لبنان غير كاف، حيث إنه يعاني من أزمات عديدة خلال الفترة الماضية، ولا يستطيع مواجهة التحديات الراهنة مثل الأزمة الاقتصادية وأزمة كورونا، داعيا في الوقت نفسه الدول الخليجية إلى تقديم المساعدات إلى الشعب اللبناني بغض النظر عن التجاذبات السياسية.

بدوره، أكد الخبير الاقتصادي الإماراتي، عيسى الريامي، أن بعض الدول الخليجية أصبحت ترهن مساعداتها إلى الدول العربية وخصوصا إلى الشعب اللبناني بالمواقف السياسية لقادته وأيضا مواقف الطوائف والأحزاب المتصارعة، وهذا ما يعمق جراح وأزمات لبنان.

وانتقد الريامي خلال اتصال هاتفي لـ «العربي الجديد» مواقف دول خليجية أصبحت تصدر تصريحات علنية لوسائل الإعلان عن تبرعات ومنح ومساعدات وقروض إلى لبنان، ولا يتم تنفيذها، مشيرا إلى أن المبادرات والمساعدات الخليجية إلى بيروت ستجعله بعيدا عن التدخلات الأجنبية وتضمن عدم الزج بلبنان خارج محيطه العربي والإقليمي.

> وزير الاقتصاد: الحل الوحيد سيكون مع صندوق النقد الدولي

دمار واسع اصاب المنشآت في العاصمة بيروت (Getty)

قروض ميسرة للمتضررين

وجه مصرف لبنان المركزي أمس، البنوك والمؤسسات المالية بتقديم قروض استثنائية بالدولار بفائدة صفر بالمئة للأفراد والشركات المتأثرين بالانفجار الذي وقع بميناء بيروت. كما قال المصرف بشكل منفصل إن على مكاتب تحويل الأموال صرف التحويلات الخارجية الى لبنان بالدولار. ويجب ان تُقدم القروض الاستثنائية بصرف النظر عن حدود حساب العميل بدون اي فائدة ويتم سدادها على مدى خمس سنوات. وقال مصرف لبنان إن من الممكن سداد القروض بالليرة اللبنانية بناء على سعر الصرف في التعاملات بين البنوك.

فروض

مديونية الأردن تدخل مستويات قياسية

حسب أحدث بيانات حكومية، ارتفعت مديونية الأردن إلى 44,3 مليار دولار خلال الثلث الأول من العام الحالي، مشكّلة ما نسبته 101,7% من الناتج المحلي الإجمالي

عمان ـ **زيد الدبيسية**

لأول مرة في تاريخ الأردن تتخطى المديونية العامة الناتج المحلي الإجمالي وتبعد كثيرا عن المستويات المستهدفة في قانون إدارة الدين العام الذي أصدرته الحكومة عام 2001 بهدف السيطرة على مديونية البلاد، في إطار خطة كانت موجهة لتحسين الوضع الاقتصادي والحد من تدهوره في أعقاب عدة أزمات تعرّض لها. وحسب أحدث بيانات حكومية، فقد ارتفعت مديونية الأردن إلى 44,3 مليار دولار، بزيادة مقدارها حوالي 1,84 مليار دولار خلال الثلث الأول من العام الحالي، مشكلا ما نسبته 101,7% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 96,7% مع نهاية عام 2019. وتوقع البنك الدولي أن يبلغ الدين العام في الأردن مستوى يزيد على 107% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام الحالي، بسبب تأثيرات أزمة جائحة كورونا، وأن يستمر نمو الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وصولاً إلى 108,5% خلال العام المقبل.

ورجّح خبراء اقتصاد أن تواصل الحكومة عمليات الاقتراض من الداخل والخارج لتغطية عجز الموازنة، إضافة إلى مواجهة الأعباء الناتجة عن أزمة كورونا، خاصة مع تراجع الإيرادات المحلية وحاجة العديد من القطاعات الاقتصادية إلى المساعدة. ويرى خبراء أن الارتفاع المضطرد للمديونية العامة يلقي بأعباء ثقيلة على الاقتصاد الأردني لسنوات طويلة، حيث سترتفع أعباء أقساط القروض وفوائدها، وتعذّر تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية التي تحتاجها البلاد في هذه المرحلة.

إلى ذلك، قال الخبير الاقتصادي حسام عايش، لـ«العربي الجديد»، إن الدين العام للأردن تخطى منذ أكثر من 10 سنوات النسبة المستهدفة في قانون إدارة الدين العام الذي أصدرته الحكومة لإلزام نفسها بعدم التوسع في الاقتراض من الداخل والخارج، لكنها تجاوزت القانون ولم تطبقه نهائيا.

وأشار إلى أن القانون نص على عدم جواز تخطي المديونية ما نسبته 60% من الناتج المحلي الإجمالي. لكن اليوم نتحدث عن مستويات زادت عن الناتج المحلي وتجاوزت الناتج بكثير. وبإجماع الخبراء والمؤسسات المالية الدولية، فإن حجم الدين سيواصل ارتفاعه خلال السنوات القليلة المقبلة.

وقال إن الضغوطات المالية الناتجة عن المديونية ستضيف تحديات كثيرة إلى الموازنة العامة التي ستبقى تعاني من ارتفاع العجز، لا سيما مع ارتفاع أقساط وفوائد الدين العام، مشيرا إلى أن الانكماش الاقتصادي الناتج عن أزمة كورونا قد يحد من قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها للجهات الدائنة، ما يدفعها إلى استبدال دين بدين. واعتبر الحكومة، في وقت سابق، تجاوز المديونية قانون إدارة الدين العام بالأمر المقبول ولا بعد ذلك مخالفة، حيث تم تجميد العمل بهذا التشريع ضمانا لعدم قدرة الحكومات المتعاقبة على الإبقاء على النسب المستهدفة في القانون. وقال المحلل الاقتصادي مازن مرجي، لـ«العربي الجديد»، إن ضعف الأداء الاقتصادي وفشل السياسات الاقتصادية على مدى أكثر من 15 عاما أدى إلى تفاقم مشكلة المديونية، لدرجة أنها أصبحت ولأول مرة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي. وأكد أن أمام الحكومة العديد من الخيارات لتنشيط الوضع الاقتصادي وزيادة الإيرادات المحلية، من خلال الاهتمام أكثر ببيئة الاستثمار وتسريع مشروعات الطاقة الشمسية واستغلال الصخر الزيتي وكذلك التنموية وذات الجاذبية الاستثمارية.

كورونا فاقم المشاكل الاقتصادية (خليل مزرواني/ فرانس برس)

إنتاج

انعدام الديزل يهدّد زراعة اليمن

صنعاء ـ **محمد راجح**

اضطر مزارع الخضروات والحبوب في قاع جهران الشهير في ذمار شمال اليمن، مراد شوعي، إلى جني محاصيل مزارعه الثلاث بشكل مبكر نسبياً بسبب أزمة الديزل وشحّ المعروض منه، وبكاد يكون منعدماً خلال الفترة الأخيرة. هذا المزارع، كما يقول لـ«العربي الجديد»، جنى محاصيله قبل فترتها المحددة لكي لا تُتلف، لأنه لم يعد قادراً على ريّ مزارعه، لانعدام الديزل الذي تعمل به مضخات المياه الخاصة في آبار الري في مزارع شوعي ومعظم المزارع والقطاعات الزراعية في اليمن.

وتعاني المحاصيل الزراعية في معظم المحافظات والمناطق اليمنية أوضاعاً مأساوية وتعذّر ريّ المزروعات نتيجة استمرار تكرار أزمة المشتقات النفطية، وخصوصاً مادة الديزل، ما سبّب أضراراً وُصفت بالكارثية على القطاع الزراعي في اليمن وتهدد بتعطيل الموسم الزراعي وفُقدان فئة كبيرة من اليمنيين لمصدر دخلهم الوحيد. وتهدد أزمات الديزل المتكررة بهلاك مئات الآلاف من الهكتارات الزراعية في تهامة المنطقة الغربية ونحو 11 منطقة زراعية رئيسية، منها 4 مناطق في شمال اليمن و5 في جنوب البلاد وشرقها ووسطها، وبالتالي تفاقم المعاناة الإنسانية والأزمة الغذائية الحادة في بلد يعاني من حرب وصراع طاحن وجوع وانهيار في الأمن الغذائي. وتشير تقديرات رسمية إلى تضرر أكثر من ثلثي القطاع الزراعي في اليمن نتيجة أزمات الوقود المتكررة التي تضرب مناطق ومحافظات يمنية، وتكون انعكاسات أزمة المشتقات النفطية أشد عند ظهور الأزمة بين موسمين زراعيين أو بداية موسم، حيث يُعد كارثة حقيقية كما حصل في أزمة سبتمبر/ أيلول 2019، والأزمة الحالية المستمرة.

وإلى جانب تضرر 1,2 مليون حائز زراعي في مختلف المحافظات، تشير التقديرات إلى أن المزارع الواحد يحتاج في المتوسط إلى نحو 2000 لتر من الوقود لريّ زراعته. وحسب مزارع من قاع «البون» الزراعي في عمران شمال صنعاء، حمود الشبامي، فإن المزارع يقضي معظم أيام الموسم الزراعية في ملاحقة الديزل وجمع ما توافر من أموال للبحث عنه وشرائه.

ويشير الشبامي لـ«العربي الجديد»، إلى أن الديزل شبه منعدم منذ بداية الأزمة الراهنة، وهناك نقص كبير في المعروض منه منذ مطلع العام الماضي، ما يكلفهم خسائر كبيرة يتكبدونها نتيجة ارتفاع تكاليف الإنفاق عليه وشرائه من السوق السوداء بسعر مضاعف، إضافة إلى تلف المحاصيل.

في المقابل، يشكو مزارعون في حضرموت والمهرة في المشرق اليمني، من أزمات سيطرة الحكومة اليمنية، من أزمات الوقود وارتفاع أسعاره بعد قرار شركة النفط الحكومية زيادة أسعار البنزين والديزل بنسبة تزيد على 60%، وهو ما دفع كثيراً منهم إلى الاعتماد على الكهرباء بدلاً من الديزل الذي يرونه مكلفاً للغاية، في ظل محدودية العائدات من المحاصيل التي تُزرع.

ويرى الباحث الزراعي في المنطقة الزراعية الجنوبية الشرقية، عامر باكدادة، أن الأسواق اليمنية أصبحت تعاني بسبب أزمات الوقود، وتحديداً الديزل، من نقص في المعروض من المحاصيل الزراعية وارتفاع أسعارها، بعد أن كانت تتميز بوفرة كبيرة منها، وخصوصاً من الخضروات والفواكه وبعض أصناف الحبوب. وحسب باكداده في حديثه لـ«العربي الجديد»، فإن أزمات الوقود عادة ما تظهر مع اقتراب جني بعض المحاصيل الرئيسية الموسمية أو بين موسمين زراعيين، الأمر الذي يصيب المواسم الزراعية بالشلل التام، ويضاعف خسائر المزارعين وتراجع عائداتهم.

وتهدد أزمة الديزل والارتفاع الكبير في أسعاره بتلف المحاصيل، مثل الحبوب والبعض المناطق الزراعية الواقعة في نطاق سيطرة الحكومة اليمنية، من أزمات الوقود وارتفاع أسعاره بعد قرار شركة النفط الحكومية زيادة أسعار البنزين والديزل بنسبة تزيد على 60%، وهو ما دفع كثيراً منهم إلى الاعتماد على الكهرباء بدلاً من الديزل الذي يرونه مكلفاً للغاية، في ظل محدودية العائدات من المحاصيل التي تُزرع.

ويرى الباحث الزراعي في المنطقة الزراعية الجنوبية الشرقية، عامر باكدادة، أن الأسواق اليمنية أصبحت تعاني بسبب أزمات الوقود، وتحديداً الديزل، من نقص في المعروض من المحاصيل الزراعية وارتفاع أسعارها، بعد أن كانت تتميز بوفرة كبيرة منها، وخصوصاً من الخضروات والفواكه وبعض أصناف الحبوب. وحسب باكداده في حديثه لـ«العربي الجديد»، فإن أزمات الوقود عادة ما تظهر مع اقتراب جني بعض المحاصيل الرئيسية الموسمية أو بين موسمين زراعيين، الأمر الذي يصيب المواسم الزراعية بالشلل التام، ويضاعف خسائر المزارعين وتراجع عائداتهم.

بروفايل

رئيس الوزراء الفرنسي، جون كاستيكس، عرض خريطة طريق حكومته، مؤكدا على تحولات في الملفات العديدة التي سيديرها، وفي مقدمتها إنعاش الاقتصاد الذي يتوقع أن ينكمش بحوالي 10 في المائة هذا العام

(فرانس برس)

جون كاستيكس

الرباط ـ **مصطفى فحاس**

كان يتحدث بلكنة غير باريسية، لكن بنبرة واثقة، إيقاع سريع، وهو يعرض الخطوط العريضة للسياسة التي سيتبعها على مدى عام ونصف على رأس الحكومة الفرنسية. يؤكد جون كاستيكس، أن لا شيء سيتغير في البرنامج الرئاسي لإيمانويل ماكرون، غير أنه يشدد على التحول الذي سيحدثه هو خلف إدوارد فيليب سيكون في المنهجية التي سيدير بها الملفات الكثيرة التي يأتي في مقدمتها إنعاش الاقتصادي الذي يتوقع أن ينكمش بحوالي 10 في المائة هذا العام. والمنهجية التي تساءل حولها المراقبون وتحدث عنها كثيراً، عندما عرض رئيس الوزراء جون كاستيكس، خارطة طريق حكومته أمام البرلمان الفرنسي والتي تقوم على الحوار الاجتماعي، حيث أشار إلى أن العديد من الملفات ستكون موضوع مباحثات وتشاور مع الفرقاء الاجتماعيين، الممثلين في النقابات ورجال الأعمال.

عندما عينه الرئيس ماكرون على بعد 600 يوم من الانتخابات الرئاسية، خلفا لإدوارد فيليب، اعتبر العديد من المعلقين الفرنسيين، أن كاستيكس سيكون عليه تنفيذ سياسة اقتصادية واجتماعية، بعد تداعيات الفيروس، تتيح له الفوز بولاية ثانية. ذلك طموح لن يكون سهلا تحقيقه في ظل الانكماش الاقتصادي وكثرة المطالب التي عبرت عنها مختلف فئات المجتمع الفرنسي. ويأتي ذلك على خلفية أن فرنسا عرفت قبل ذلك احتجاجات كبيرة من قبل أصحاب السترات الصفراء والخائفين من تراجع قدرتهم الشرائية بسبب خطة ماكرون لإصلاح التقاعد الذي أبد التخلص من أنظمة التقاعد الخاصة.

تكنوقراطي خبر دهاليز الإدارة الفرنسية، أعلن منذ تعيينه عن سعيه للنزول على الأرض، ويؤكد بعد فترة وجيزة من تولي منصبه على تطلعه إلى تنفيذ سياسة تقوم على توفير فرص العمل، وفعالية العمل العمومي، والسيادة الاقتصادية، والحماية الاجتماعية، غير أنه يؤكد على دور الأقاليم والجهات في تنفيذ تلك الأهداف، وكلمة الأقاليم ذكرها 25 مرة في أحد خطاباته.

لم يغفل القطاع الصحي الذي وعد باستثمارات فيه بنحو 6 مليارات يورو، بهدف ضمان تعافيه من الضعف الذي كشف عنه الفيروس، غير أنه أعاد فتح ملف التقاعد الذي كان مثار اختبار قوة بين الحكومة والنقابات في السابق. هو يؤكد أن إصلاح نظام التقاعد من أجل التوجه نحو نظام عام والتخلي عن الأنظمة الخاصة، غير أن مراقبين يعتبرون أنه سيصعب الخوض في إصلاح التقاعد في وقت يسعى الرئيس لولاية ثانية سيتجنب فيها غضب المعنيين بذلك الإصلاح.

كان بعيدا عن الأضواء، ينتمي لليمين، ويعرف نفسه بأنه ديغولي اجتماعي، خبير بكواليس السلطة، حيث كانت مستشارا للرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي، تولى ملف الألعاب الأولمبية لعام 2024، غير أنه وصف بأنه الشخص الذي عليه رفع الحجر الصحي في بلده. فهو الذي تولى الخروج من الأزمة في جميع الجهات.

خريج المدرسة الوطنية للإدارة، البالغ من العمر 55 عاما والأب لخمسة أبناء، قدمه الإعلام على أنه قادم من الأرياف، لم يسبق له أن كان برلمانيا أو وزيرا، غير أنه يسعى إلى الإعلاء من شأن مهمته كمنتخب محلي سابق، قريب من الناس، هذا ما يفسر تشديده على ضرورة عدم التركيز على العاصمة باريس من أجل بلورة السياسات، حيث بلغ على الانطلاق من الأقاليم والجهات. بعد خطابه أمام البرلمان الفرنسي، أبدى البعض من النواب تفاؤلهم بوعوده، غير أن منهم من اعتبر أن ما جاء على لسانه لا يعدو أن يكون مجرد وعود ونوعا من التواصل، فرغم تأكيده على أنه لن ينهج سياسة تقشفية، شدد جزء من المعارضة على أن العبرة بالأفعال، تشبهه الصحافة الفرنسية بالسكين السويسري الشهير متعدد الوظائف، وهو تعبير يخلع على الأشخاص الذين يتولون في ظرفية حرجة، وبما أنه السكين السويسري للرئيس الفرنسي، حسب مراقبين، فسيكون عليه قيادة عملية الإقلاع الاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الهشة وفرص العمل وتهدئة الفئات الغاضبة والإعداد للانتخابات الرئاسية التي يحلم ماكرون بالفوز بها مرة أخرى. وهو ما يبقى مرهونا باستعادة الثقة في الدولة بعد الانتقادات التي كبلت للحكومة بسبب ما اعتبر تخبطا في تدبير الأزمة الصحية.

أخبار

خسائر كبيرة لـ«سابك» السعودية

سجلت السعودية للصناعات الأساسية «سابك»، أكبر شركة بتروكيميائيات بالمنطقة، خسائر قيمتها 3,27 مليارات ريال (872 مليون دولار) خلال النصف الأول من 2020. وحسب إفصاح للشركة على موقع البورصة المحلية، أمس، كانت «سابك» قد سجلت أرباحا بـ 5,35 مليارات ريال (1,43 مليار دولار) في الفترة المناظرة من 2019. وأرجعت الشركة سبب الخسائر، إلى انخفاض متوسط أسعار بيع المنتجات والكميات المبيعة، وتسجيل مخصصات انخفاض في قيمة بعض الأصول الرأسمالية والمالية بمبلغ 2,28 مليار ريال (608 ملايين دولار). وشهد النصف الأول من العام الجاري، تفشي فيروس «كورونا» الذي أثر بدوره على أسعار العديد من أسعار السلع والخدمات، ومنها النفط، الذي ترتبط به أسعار البتروكيميائيات بشكل مباشر. وسجلت الشركة خسائر قيمتها 2,22 مليار ريال (592 مليون دولار) خلال الربع الثاني من 2020، تزامنا مع تفشي فيروس «كورونا».

بنك فلسطيني لصرف مخصصات الأسرى

بدأت السلطة الفلسطينية، اعتبارا من الشهر الماضي، خطوات عملية لإطلاق أول بنك حكومي لإدارة المال العام، وصرف رواتب الأسرى وعائلات الشهداء والجرحى، في قطاع غزة والضفة الغربية. واختارت الحكومة الفلسطينية، المدير العام للبنك الحكومي دون إعلان اسمه، إلا أن مصادر أبلغت «الأناضول» أن المدير هو المصرفي بيان قاسم، المدير العام السابق للبنك الإسلامي الفلسطيني (خاص). في الأول من يونيو/ حزيران الماضي، قرر مجلس الوزراء الفلسطيني، إنشاء بنك حكومي لتقديم خدمات مصرفية لكافة الفئات وقروض صغيرة ومتناهية الصغر للأفراد والشركات. وسيكون البنك تحت اسم «بنك التنمية والاستثمار الحكومي»، واتخذت الحكومة أولى الخطوات العملية لإنشائه في 20 يوليو/ تموز الماضي، بتعيين مدير عام للبنك. وقالت الحكومة في حينه إنه سيكون أول بنك رقمي متكامل في فلسطين، يقدم خدماته المصرفية والتنموية ويتعامل مع مصروفات الحكومة وإيراداتها.

ارتفاع طفيف للاحتياطي النقدي في مصر

قال البنك المركزي أمس الخميس، إن احتياطيات مصر من النقد الأجنبي

ارتفعت قليلا إلى 38,315 مليار دولار في يوليو تموز من 38,202 مليار دولار في يونيو حزيران. وانخفضت الاحتياطيات الأجنبية منذ مارس/ آذار، من مستوى مرتفع يزيد عن 45 مليار دولار في ظل التبعات الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا.

العراق يبحث استيراد الكهرباء من تركيا

أعلنت وزارة الكهرباء العراقية، أمس، أنها تجري مباحثات لاستيراد 200 ميغاوات من الطاقة الكهربائية من تركيا، للحد من نقص الطاقة المزمن في البلاد منذ عقود. وقال المتحدث باسم الوزارة أحمد العبادي لوكالة الأناضول، إنه بعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، بدأت الوزارة مفاوضات مع تركيا لاستيراد 200 ميغاوات من الكهرباء عبر خط سلوبي - فايدة - محطة سد الموصل (شمال). وأضاف أن الكمية المراد استيرادها، ستغطي حاجة محافظات شمالية، لافتاً إلى أن استيراد الطاقة من تركيا يأتي في إطار التحركات العاجلة للوزارة للحد من نقص الكهرباء.

مال وأعمال

يبدو أن المسرح الاستثماري مرشح للعديد من التحولات بعد نهاية جائحة كورونا التي رفعت من التوسع بالكتلة النقدية في الاقتصادات الرأسمالية، خاصة الكتلة الدولارية. ويتخوف المستثمرون من حدوث ارتفاع كبير في معدل التضخم في حال حدوث انتعاش سريع وكبير

تحولات في مشهد الاستثمار العالمي

أسهم السياحة والعقارات التجارية تعود إلى الواجهة وعزوف عن الودائع

لندن ـ **العربي الجديد**

ربما تكون السياسات المالية والنقدية التي نفذتها الحكومات والبنوك المركزية لتلافي تداعيات جائحة كورونا قد نجحت في إنقاذ العالم من خطر الكساد الاقتصادي، ولكنها قد تكون لها كلف باهظة على عالم الاستثمار في المستقبل حسب مراقبين.

وحتى الآن أدت جائحة كورونا إلى مزيج من الأزمات لم يشهد مثلها العالم في تاريخه الحديث، إذ أدت الجائحة إلى اضطراب في أسواق المال وعطلت النمو الاقتصادي العالمي ورفعت كلف الصحة العامة في الدول. وضربت سياسة الفائدة السالبة التي اتبعتها المصارف المركزية في أوروبا واليابان حتى قبل جائحة كورونا العائد على الادخار وربحية البنوك التجارية، ومن المتوقع أن تكون تداعياتها أكبر في المستقبل.

ويرى كبير الاقتصاديين بصندوق الثروة السنغافوري، براكاش كينانان، في تحليل بمنتدى مؤسسات النقد والمال العالمي، يوم الثلاثاء، أن جائحة كورونا ستقود إلى تحول في مشهد الاستثمار العالمي بطريقتين، إحداهما أنها ستهدد في المستقبل بارتفاع معدل التضخم في حال مواصلة البنوك المركزية تبني سياسة الفائدة المنخفضة بعد تعافي النشاط الاقتصادي وتنامي الاقتصادات العالمية الكبرى بمعدلات سريعة وبنسبة أكبر من التوقعات المرسومة لها. وعامل ارتفاع التضخم سيؤثر على الاستثمار في أدوات المال الثابتة وسيرجح الاستثمار في أسواق المال، مما سيرفع من مخاطر «فقاعة الأسهم» أكثر ويضرب نوعية الأصول الممتازة في أسواق المال.

أما الخطر الثاني الذي يشير إليه البروفسور كينانان فهو أن حركة العملات ستلعب دوراً كبيراً في مستويات العائد على الاستثمار في أدوات المال بعد نهاية جائحة كورونا، إذ إن المستثمرين سيهربون من العملات الخطرة، وبالتالي ستضطر الحكومات بالدول النامية لخفض سعر صرف العملات. ومن المخاطر الكبرى التي قد يتعرض لها المستثمرون بعد جائحة كورونا احتمال تدهور سعر صرف الدولار مقابل عملات رئيسية في سوق الصرف العالمي، بسبب التدفقات الهائلة للكتلة الدولارية في السوق العالمي، إذ ضخ مصرف الاحتياط الفدرالي « البنك المركزي الأميركي»، قرابة 3 تريليونات دولار حتى الآن في السوق الأميركي.

وهذا العامل إذا ما تبعه تراجع العائد على السندات الأميركية، فإنه سيحاصر المستثمرين في السوق الأميركي الذي يعد الأكبر في العالم.

ويواجه المستثمرون حالياً أزمة العائد الضعيف في العديد من المجالات الاستثمارية، وهو ما يدفعهم نحو شراء الذهب الذي ارتفع سعره في السوق الفوري فوق 2005 دولارات للأوقية « الأونصة»، كما ارتفع كذلك سعر الفضة. ويدفع البحث عن عائد مجز المستثمرين منذ الشهر الماضي نحو شراء أدوات المخاطر العالية في الأسواق الناشئة. على صعيد أسواق المال، يرى العديد من كبار المستثمرين أن مؤشرات أسواق المال استردت معظم خسائرها خلال الشهور الماضية واقتربت تقريباً من المستويات القياسية التي كانت عليها قبل تفشي جائحة كورونا وإغلاق الاقتصادات. وبالتالي فإن العديد من أسهم القطاعات باتت مرتفعة فعلاً، وهنالك توقعات ضئيلة بحدوث ارتفاع كبير في أسهمها خلال العام الجاري. وهنالك أسهم قطاعات قليلة قابلة للارتفاع في المستقبل من بينها الطيران والفنادق والسياحة التي لا تزال أسهمها منخفضة، ولكن المستثمرين غير متيقنين حول متى ستنتهي جائحة كورونا ليعود النشاط لسوق السفر والسياحة حتى يشتروا هذه الأسهم.

يذكر أن المستثمر العالمي وارن بيفت باع جميع الأسهم التي كان يملكها في شركات الطيران الأميركية بعد تكبده خسائر فادحة، وقال في تعليقه على المبيعات « العالم تغير». وكان مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» الذي يقيس أداء سوق «وول ستريت» الأميركي قد خسر بين 19 فبراير/ شباط و25 مارس/آذار نحو 33,9% من قيمته السوقية، ولكن المؤشر عاد للارتفاع خلال الشهر الماضي مقترباً من مستوياته القياسية.

على صعيد قطاعات العقارات التجارية التي ظلت لفترة طويلة من الاستثمارات المفضلة لدى صناديق الاستثمار وشركات إدارة الثروات مقارنة بالسندات والأسهم، إذ إنها تجمع بين العائد الآمن المجني من الإيجارات والنمو المتواصل لقيمة رأس المال المستثمر، فإنها باتت تعاني بعد جائحة كورونا من عمليات الإغلاق والتحول للعمل من المنازل. ومن غير المعروف حتى الآن ما إذا كانت الشركات ستعود لإشغال المكاتب بنفس الكثافة التي كانت عليها، خاصة في عواصم المال الرئيسية في لندن ونيويورك وفرانكفورت وسنغافورة، أم أنها ستراجع عمليات الإشغال لصالح العمل من المنازل.

ويراهن بعض المستثمرين على أن حدوث ارتفاع سريع وكبير في النمو الاقتصادي العالمي سينعش قطاع العقارات التجارية. في هذا الشأن قال رئيس وحدة الثروات الشخصية بمصرف يو بي أس، السويسري، جو ستادلر «لا يبدو واضحاً ما إذا كنا سنرى مزيداً من الطلب على العقارات بسبب العزل الاجتماعي أو أقل بسبب المكاتب المنزلية».

أما بالنسبة لصغار المستثمرين، فإن المستثمر الباحث عن دخل على ادخاراته سيواجه مشكلة حقيقية، إذ إن العائد على حسابات الادخار أصبح يقارب الصفر وربما سيستمر ذلك لفترة طويلة، كما أن معظم الشركات توقفت عن دفع توزيعات على أرباح الأسهم خلال العام الجاري وربما يستمر ذلك لفترة أطول من العام الجاري.

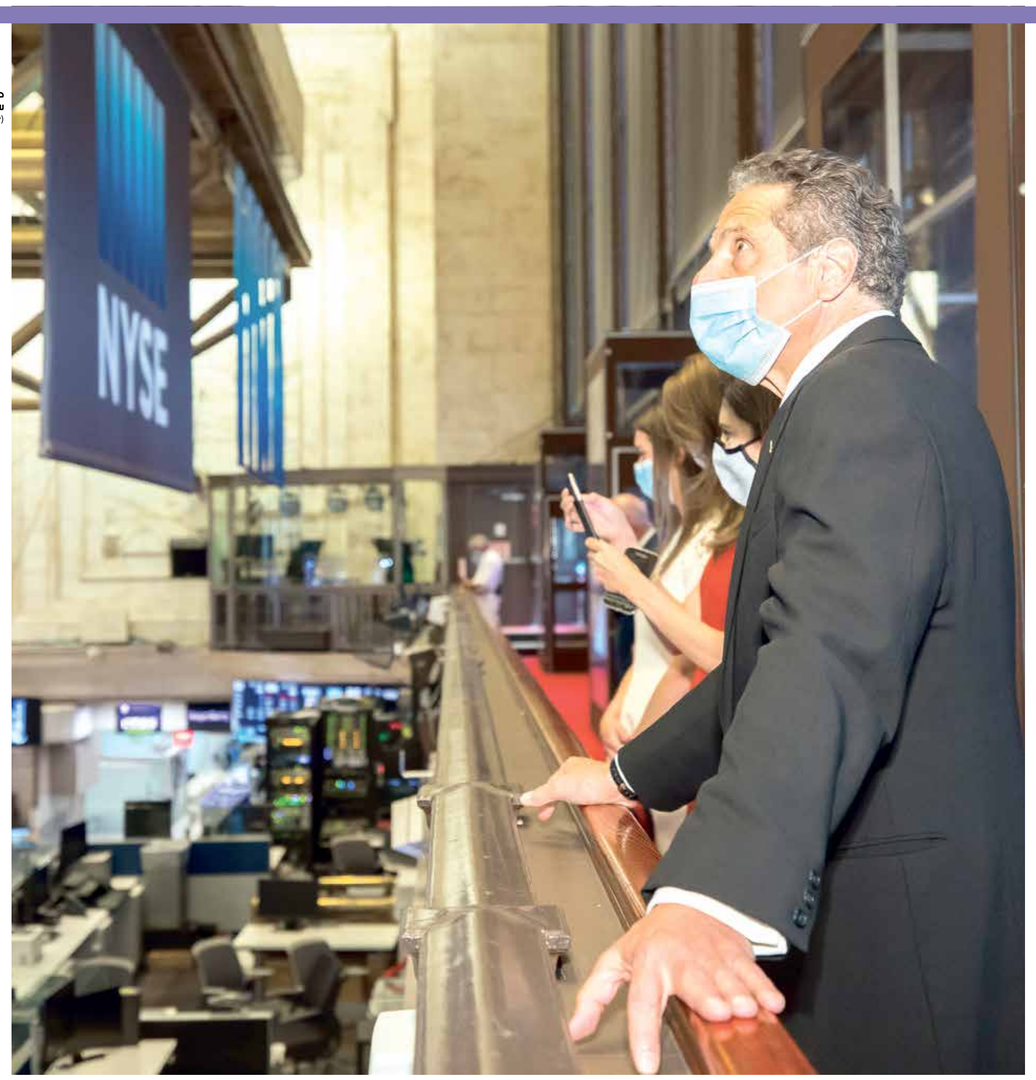
متعاملون في سوف وول ستريت (Getty)

عوائد ضعيفة على استثمارات صغار المستثمرين في الحسابات البنكية والشركات

«كريدي أغريكول» يرفع المخصصات

رفع بنك مصرف «كريدي اغريكول» الفرنسي من احتياطيات خسارة القروض في الربع الثاني من العام، حيث أثرت جائحة كورونا سلبا على الشركات الكبيرة من عملاء البنك، فيما تجاوزت الارباح التوقعات بعد انتعاش تداول ادوات الدخل الثابت. وتجاوزت تكلفة تغطية القروض المتعثرة اكثر من مثليها الى 842 مليون يورو (مليار دولار) في ثاني اكبر بنك فرنسي مدرج، مما ساهم في انخفاض صافي الربح 22%. وشملت القروض المتعثرة ديون المصرف لشركة وايركارد الالمانية المنهارة.

اقتصاد ترامب تحت فحص الناخبين

ذكر استطلاع اميركي ان ثلثي من ادلوا برايهم من المواطنين يرون ان حالتهم المالية حاليا اسوا مما كانت عليه قبل وصول ترامب للحكم

واشنطن ـ **شريف عثمان**

رغم كثرة نقاط الخلاف الظاهرة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، والتباين الواضح بين المرشحين، الرئيس الحالي دونالد ترامب ومنافسه جو بايدن، يظل الأداء الاقتصادي هو العنصر الأهم الذي يُتوقع أن يكون له القول الفصل في انتخابات الرئاسة القادمة، في شهر نوفمبر / تشرين الثاني القادم، إلا أن الناخبين الأميركيين ما زالوا حتى هذه اللحظة منقسمين فيما يخص تقييم الأداء الاقتصادي للرئيس الحالي، وإن استبعدوا ما تسبب فيه انتشار فيروس كوفيد-19، وتعليمات الإغلاق التي استهدفت الحد من انتشاره، من خسائر لاقتصاد البلاد. وفي حين يحاول أنصار ترامب الترويج لفكرة تحييد الانكماش الاقتصادي الكبير الحادث حالياً، وما رافقه من ارتفاع معدلات البطالة، باعتبارها نتيجة طبيعية لفيروس تسبب في خسائر جمة لاغلب اقتصادات العالم، لا يبدو أن الناخب الأميركي، ضعيف الذاكرة وصاحب النظرة البراغماتية، سيكون مستعداً لتقبل هذا الطرح وهو عاطل عن عمله، ولا يأمن ما تخبئه له الأيام القادمة، إن استمرت حال الاقتصاد على ما هي عليه الآن.واعتاد المرشح المنافس في انتخابات الرئاسة أن يوجه سؤالاً تقليدياً للناخب الأميركي، يحاول به مقارنة أوضاعه الاقتصادية قبيل انتخابات التجديد بما كانت عليه قبل وصول الرئيس الحالي للبيت الأبيض، وهو ما أظهر استطلاع حديث للرأي استمرار انقسام الناخبين حوله حتى هذه اللحظة. ووفقاً لأحدث استطلاعات رأي مؤشر بيترسون للاقتصاد الأميركي، الذي تقوم به مؤسسة بيترسون بالتعاون مع جريدة فايننشيال تايمز، والذي تم خلال الأسبوع الأخير من شهر يونيو / حزيران الماضي، أكد ما يقرب من ثلثي من أدلوا برأيهم أن حالتهم المالية حالياً تعد أسوأ مما كانت عليه عند وصول ترامب للبيت الأبيض. وبدا واضحاً أن الرد على السؤال عكس الانتماءات الحزبية لمن أدلوا بارائهم، حيث اعتبر 69% من مؤيدي الحزب الجمهوري أن حالهم الآن أفضل، بينما لم تتجاوز نسبة من وافقهم الرأي من مؤيدي الحزب الديمقراطي 13% من العينة التي تم استطلاع ارائها، في صورة شبه مطابقة لما كانت عليه الأوضاع في استطلاع شهر أكتوبر / تشرين الأول من العام الماضي، أي قبل ظهور الفيروس القاتل. وفي إشارة على تراجع النظرة العامة للأداء الاقتصادي للرئيس الحالي، أعرب 25% من غير المنتمين لأي من الحزبين أن أوضاعهم المالية حالياً أفضل مما كانت عليه عند انتخاب ترامب في الاستطلاع الأخير، بعد أن كانت تلك النسبة 30% في استطلاع شهر أكتوبر / تشرين الأول من العام الماضي. وفيما يخص سياسات ترامب وتأثيرها على اقتصاد البلاد، جاءت الإجابات في صالح الرئيس الأميركي، حيث أيد 49% من المستطلعة أراؤهم أنها كانت في صالح الاقتصاد الأميركي، بينما لم ير أنها أضرت الاقتصاد الأميركي سوى 43% من الأصوات، أغلبها كان من مؤيدي الحزب الديمقراطي. ولا تعد نتيجة السؤال الأخير مفاجأة للمتابع للشأن الأميركي، الذي يدرك جيداً أن هناك مؤيدين للرئيس الأكثر إثارة للجدل في التاريخ الأميركي كما يوجد معارضون، وأنه كما أن هناك من يرفض الاعتراف بأي إنجازات اقتصادية لترامب، ولا يشاهد إلا قناة «سي إن أن» للأخبار، فإن هناك أيضاً من يشاهدون قناة فوكس نيوز، ويرون أن الرئيس الحالي تمكن من الوصول بالاقتصاد الأميركي إلى أطول فترة انتعاش في تاريخه، تجاوزت الأحد عشر عاماً، وأنه نجح في تحقيق ما لم يتمكن من تحقيقه الرئيس السابق باراك أوباما. ويرى الدكتور نبيل زكي، أستاذ الاقتصاد الدولي في معهد نيويورك للعلوم المالية، أن وجود ترامب هو السبب في تماسك الاقتصاد حتى الآن وعدم انهياره في الظروف الحالية، على الرغم من الهجوم الذي يتعرض له من الإعلام ومن الحزب الديمقراطي. وفي حديث لجريدة «العربي الجديد»، أكد زكي أن «الاقتصاد الأميركي يحتاج حالياً إلى رجل أعمال يخرجه من كبوته، ولهذا فإن ترامب هو الأصلح للحظة الراهنة». لكن كيمبرلي أماديو، خبيرة التحليل الاقتصادي واستراتيجيات الأعمال، انتقدت سياسات ترامب التجارية العدوانية، ورغبته في تركيز الصناعات داخل الولايات المتحدة للاستغناء عن الاستيراد من الصين، وقالت أماديو إن «الاتفاقات التجارية لها دور إيجابي في خفض كلفة إنتاج السلع وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة».

انتقادات لسياسات ترامب العدوانية تجاه الصين والمكسيك وكندا

ترامب أثناء مؤتمر صحافي بالبيت الأبيض (Getty)

صفقة «تيك توك» تهدد البيانات

لندن ـ **العربي الجديد**

قال خبراء غربيون إن استحواذ «مايكروسوفت» على «تيك توك» قد يؤدي إلى توسيع الهيمنة الأميركية على عالم الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

في هذا الصدد، قال داريل ويست، مدير مركز الابتكار التكنولوجي في معهد «بروكينغز إنستيتيوشن»، لوكالة فرانس برس، إن من شأن هذه الصفقة «تعزيز الهيمنة الأميركية في عالم التكنولوجيا من خلال نقل منتج استهلاكي رئيسي من الملكية الصينية». وأضاف «لكنها قد تشجع أيضاً على هيمنة النزعة القومية على البيانات من خلال تأجيج المطالبات في العديد من الدول بالسيطرة المحلية على منصات الإنترنت، وتخزين البيانات داخل حدودها الوطنية». وقال محللون آخرون إن الصفقة يمكن أن يكون لها آثار بعيدة المدى على مسألة الإنترنت المفتوح، وهو موقف تدعمه واشنطن منذ فترة طويلة على عكس الصين والأنظمة الاستبدادية الأخرى التي تقيد المحتوى عبر الإنترنت.

وأوضح غراهام وبيستر، المحرر في «ديجي تشاينا بروجكت» في مركز السياسة الإلكترونية في جامعة ستانفورد للوكالة الفرنسية، أن «ذلك سيكون قراراً لا رجعة فيه في ما يتعلق بإدارة الإنترنت». وأضاف «ستؤدي هذه الخطوة إلى ظهور الولايات المتحدة بمظهر داعم للموقف الصيني، وهو أنه إذا لم تعجبها الطريقة التي تعمل بها شركات بلد آخر، يمكنها حظرها أو الاستيلاء عليها. ستكون هذه خطوة ضخمة».

الصفقة ستعزز الهيمنة الأميركية على بيانات الإنترنت

واعلنت «مايكروسوفت» أنها تجري محادثات مع «بايتدانس»، الشركة الأم المالكة لـ«تيك توك» للاستحواذ على عمليات التطبيق في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، ومعالجة مخاوف واشنطن بشأن أمن البيانات في ضوء الادعاءات بأن المنصة الاجتماعية يمكن أن تصبح أداة تجسس.

من جانبه، قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إنه من المرجح أن يوافق على مثل هذه الصفقة، وحدد موعداً نهائياً في منتصف سبتمبر/ أيلول لعقدها، قبل أن يحظر «تيك توك» في الولايات المتحدة. وستمنح الصفقة شركة «مايكروسوفت» جزءاً كبيراً من قاعدة مستخدمي «تيك توك» الذين يقدر عددهم بمليار شخص، وغالبيتهم من الشباب.

وكان ترامب قد أكد يوم الجمعة «قد نحظر تيك توك»، ويوم الأحد، قال وزير خارجية ترامب، مايك بومبيو، لشبكة فوكس نيوز إن إجراءات معينة ستتخذ في الأيام القليلة المقبلة «للتصدي للمخاطر التي يتعرض لها الأمن الوطني الأميركي من جانب البرمجيات والتطبيقات ذات الصلة بالحزب الشيوعي الصيني»، بما في ذلك تطبيق تيك توك لمقاطع الفيديو القصيرة.

وتأتي المحادثات الجارية على خلفية الهيمنة المتزايدة في كثير من أنحاء العالم لشركات التكنولوجيا الكبرى التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، والمتخصصة في وسائل التواصل الاجتماعي والبحث والإعلان عبر الإنترنت والحوسبة السحابية، وغيرها من القطاعات التي أصبحت أكثر أهمية خلال أزمة فيروس كورونا المستجد.

تيك توك ستردع من مستخدمي مايكروسوفت وسط الشباب (Getty)

الرؤية

سياسة الهروب من الواقع في لبنان

سهام معط الله

لماذا يقفز كل ربّان يُعيَّن، من سفينة الاقتصاد اللبناني التي تتّجه بسرعة نحو الغرق؟ ولمَ يفضّل الملّاحون الانسحاب من هذه السفينة بدلاً من البقاء فيها لآخر دقيقة، محاولين إنقاذ ما يمكن إنقاذه لتفادي الوصول إلى القعر؟ ولماذا فقد المسؤولون اللبنانيون السيطرة على سفينة اقتصادهم التي تتخبّط وسط ضربات الأمواج العاتية وتتعرض لأسوأ أزمة اقتصادية منذ انتهاء الحرب الأهلية (1990.1975)؟

أسئلة كلها تُطرح بقوّة وبصوت عالٍ منذ تولّي السفير شربل وهبة منصب وزير الخارجية في حكومة حسان دياب يوم 3 أغسطس/ آب 2020 بدلاً من ناصيف حتّي الذي استقال من منصبه، معتبراً أنّ لبنان ينزلق للتحوُّل إلى دولة فاشلة، مفضّلاً عدم الخوض العلني في الأسباب التي دفعته إلى اتّخاذ هذا القرار الذي وافق عليه رئيس الحكومة دياب بسرعة، ممرِّراً رسالة قوية مفادها أنّ المصير ذاته سيكون من نصيب الـوزير التالي الذي يفكّر في اتّخاذ قرار جادّ ومماثل في حكومة تتصدّع بسبب كثرة الخلافات والتجاهلات والتدخّلات.

من بين المهام المنوطة بمنصب وزير الخارجية، المساهمة في إدارة الأزمات من خلال تنظيم العلاقات الخارجية والدبلوماسية مع الدول. لذلك، يضع تعقيد علاقات لبنان الخارجية، ولا سيّما مع الدول العظمى وحلفائها، قسطاً مهماً من العبء، على كتفي وزير الخارجية، وقد كان ناصيف حتّي على قدر المسؤولية، وأبدى استعداده للتضحية في سبيل الإصلاح من خلال دعوة وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان لبيروت، في الوقت الذي يتفادى فيه القادة الغربيون القدوم إلى هذا البلد الذي ينازع مالياً واقتصادياً.

الوضع الاقتصادي المزري الذي آل إليه الاقتصاد اللبناني مرتبط بنحو وطيد بالعلاقات الشائكة بين لبنان والقوى العظمى المتحكّمة في القرارات السياسية والاقتصادية، وهذا ما يتطلّب من الذي يتولّى منصب وزير الخارجية أن يتقن فنّ التفاوض مع الأطراف المتعدّدة، وأن يكون بارعاً في تحسين وتمليس العلاقات الخارجية، وخصوصاً في المواقف المتعنّتة، فهل يعتبر فعلاً شربل وهبة، المستشار السابق لجبران باسيل، الشخص المناسب في المكان المناسب؟

لا يخفى على أحد، سواء في لبنان أو خارجه، أنّ التصدّي بإحكام للانهيار الكبير بات بيد الفاعلين الدوليين والإقليميين في المرحلة الأولى، وبالية التي تضرب الفساد وتكرّس القانون والنظام في المراحل الموالية، حيث تتمثل الحقيقة العارية غير الملتبسة بلبوس تزييف الوعي في أنّ خروج لبنان من عنق زجاجة الاقتصاد المتأزّم متوقّف على الكيفية التي سترسو عليها التسوية الإقليمية من خلال تشكيل حكومة جديدة ومدى الانحياز إلى المصالح الجيواستراتيجية للقوى العظمى المتحكّمة بلعبة الشطرنج التمويلية على رقعة المانحين الدوليين.

فمن دون نزول غيث التمويل من صندوق النقد الدولي أو مؤتمر «سيدر» أو أي جهة خارجية أخرى، لن يتمكّن الاقتصاد اللبناني من الاستيقاظ من الغيبوبة الاقتصادية والمالية التي سيطول أمدها، نظراً للصورة السوداوية التي ترسمها الأرقام المتعلقة بالاقتصاد اللبناني كفاتورة الدين العام التي تجاوزت 92 مليار دولار أميركي، أي نحو 170 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، واحتياطي العملات الأجنبية الذي لا يتجاوز 20 مليار دولار أميركي، وعجز الحساب الجاري المُقدَّر بـ 25 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وانكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11 بالمائة في عام 2020.

وكذا انخفاض قيمة الليرة اللبنانية بأكثر من 60 بالمائة منذ سبتمبر/ أيلول 2019، ما أدّى إلى تقليص القدرة الشرائية للأسر، ورفع أسعار السلع الأساسية كثيراً، وقذف أكثر من ثلث السكان إلى أوحال البطالة منذ شهر مايو/ أيار 2019، حيث فُقد أكثر من 220 ألف وظيفة في القطاع الخاص. كذلك ارتفعت نسبة اللبنانيين الذين يعملون في وظائف غير رسمية إلى 55 بالمائة من القوى العاملة في سنة 2019، بالإضافة إلى انضمام 1,4 مليون لبناني إضافي إلى فئة الأشدّ فقراً، ليصل العدد الإجمالي للفقراء، بين اللبنانيين إلى 2,7 مليون نسمة في عام 2020.

ويأتي لبنان في المرتبة الخامسة عالمياً في لائحة الدول الأكثر تفاوتاً في توزيع الدخل والثروة وفقاً لتقرير الثروة العالمية لسنة 2018، حيث تسيطر نسبة 1 بالمائة من أغنى سكان لبنان على أكثر من 25 بالمائة من إجمالي الدخل القومي، وإن كان لحزمة عوامل متعدِّدة يد في التفاوت الصارخ في الدخل بين اللبنانيين.

فللفساد المستشري ألف يد في ذلك. فقد احتلّ لبنان المرتبة الـ137 عالمياً من بين 180 دولة، والمرتبة الـ13 إقليمياً من أصل 18 دولة عربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر مدركات الفساد لعام 2019 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. ومن الطبيعي جدّاً أن يتفشّى الفساد عندما يجد البيئة المواتية التي تحرِّضه على الانتشار السريع والتغلغل في كل زوايا النسيج المؤسساتي.

ولا يمكن فصل الانهيار الكبير الذي يُهشِّم الاقتصاد اللبناني عن الالتصاق الجغرافي بإسرائيل الذي يجعل لبنان يدفع ثمناً باهظاً على الصعيد الاقتصادي السياسي، الصحّي والأمني، حيث يخلق الموقع الاستراتيجي للبنان ثغرات لا حصر لها لتفشّي الفساد الذي يُجهض أيّ محاولة للإصلاح قبل ولادتها ولانفلات الأمن من عقاله وضياع هيبة الدولة واستباحة استقرارها.

وكمثال على ذلك، الانفجار المدوّي الذي هزّ العاصمة بيروت يوم 4 أغسطس/ آب 2020، والذي جاء ليُجهز على ما بقي من بصيص أمل يومض في ظلام الانهيار الاقتصادي الدامس. فلم ينتهِ لبنان من إحصاء خسائره المالية والاقتصادية نتيجة الأزمة التي حاصرته من كل ناحية، حتى شرع بإحصاء خسائره البشرية والمادية بعد الانفجار الضخم الذي حوّل بيروت إلى منطقة منكوبة. خلاصة القول، أن سفينة الاقتصاد اللبناني ممكن أن تغرق بمن فيها في أيّ وقت بسبب كثرة ثقوبها التي يصرّ على أن يقف متفرِّجاً يداً واحدة في هذه المحنة، وبفعل الأمواج العاتية للصراع المستمرّ بين مكامن النفوذ الإيراني الأميركي على الساحة اللبنانية، ونتيجة للعاصفة الإسرائيلية التي تأبى أن تهدأ حتى تقتلع حزب الله من جذوره. وجرّاء، المجتمع الدولي الذي يصرّ على أن يقف متفرِّجاً دون أن يحرِّك ساكناً حتى يطبِّق لبنان الإصلاحات المطلوبة، حتى وإن كان منطقة منكوبة.